LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

التقريـــــر التاســـــع والعشـــــرون للمحكمـــــة الجنائيـــــة الدوليـــــة عـــــن ليبيـــــا

قـــــراءة فـــــي ضـــــوء القـــــرار 1970 (2011)

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

قـراءة تحليليـة
20 مايـــو 2025

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023
www.lcsms.info

التقرير التاسع والعشرون للمحكمة الجنائية الدولية عن ليبيا

قراءة في ضوء القرار 1970 (2011)

قراءة تحليلية

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

20 مايو 2025

فهرس المحتويات

مقدمة 5

أولاً: التقييم المرحلي للإنجازات منذ نوفمبر 2024 حتى مايو 2025 6

ثانياً: التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق للتحقيق في الحالة الليبية (نوفمبر 2024 - مايو 2025) 7

1- التقدم المحرز في التحقيق 9

ثالثاً: أداء مكتب المدعي العام في سياق التحديات الهيكلية والميدانية 12

الخاتمة 16

مقدمة

في سياق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1970 (2011)، الذي أحال بموجبه الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، يقدّم هذا التقرير التاسع والعشرون لمكتب المدعي العام عرضًا محدثًا لمسار التحقيقات الجارية والتطورات التي شهدتها خلال الفترة الأخيرة. ويأتي هذا التقرير استمرارًا للنهج الاستراتيجي الذي تم تحديده سابقًا في التقرير الثالث والعشرين الصادر في أبريل 2022، والذي رسخ أسس العمل الميداني والتحقيق القضائي في ملفات الجرائم المرتكبة على الأراضي الليبية.

وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير، والممتدة من نوفمبر 2024 إلى مايو 2025، انتقالاً نوعيًا في عمل المكتب، تمثّل بالتحرك نحو المراحل القضائية في بعض المسارات الأساسية للتحقيق، بما في ذلك التقدم بطلبات إصدار أوامر قبض، صدرت بالفعل في عدد من القضايا.

كما يُسلّط التقرير الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز قنوات التواصل والتعاون مع المجتمعات المتضررة، والمنظمات المدنية، والهيئات الدولية، بما في ذلك الدول الأطراف وغير الأطراف في نظام روما الأساسي. إلى جانب استعراض التقدم المحرز في محاور التحقيق الأربعة الأساسية.

ويتناول التقرير أيضًا التحديات الميدانية والمؤسسية التي واجهها الفريق المختص أثناء تنفيذ مهامه، مما يعكس تعقيدات البيئة الليبية، ويبرز الحاجة إلى دعم دولي مستمر لضمان تنفيذ العدالة ومساءلة المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة.

الجدول (1): يستعرض القرار 1970 لعام 2011 بشأن ليبيا - أبرز البنود والتدابير المتخذة

البند	التفاصيل
تاريخ الصدور	26 فبراير 2011.
الجهة المُصدرة	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
الهدف العام	التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والوضع الأمني المتدهور في ليبيا.
حظر الأسلحة	منع توريد الأسلحة والذخائر إلى ليبيا مع بعض الاستثناءات المحددة.
حظر السفر	فرض قيود سفر على شخصيات بارزة مرتبطة بنظام القذافي.
تجميد الأصول	تجميد الأصول المالية للأشخاص والكيانات المدرجة في مرفقات القرار.
الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية	إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان.

أولاً: التقييم المرحلي للإنجازات منذ نوفمبر 2024 حتى مايو 2025

سلّط التقرير الضوء على التطورات الجوهرية التي أحرزها مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في تعامله مع الملف الليبي، حيث تمكن المكتب من استكمال التحقيق في بعض المحاور الأساسية ضمن أربع مسارات رئيسية، مما سمح بالانتقال التدريجي من مرحلة التحقيق إلى المرحلة القضائية. ويأتي هذا التقدم انسجامًا مع خارطة الطريق التي سبق أن عرضها المدعي العام في تقريره السابع والعشرين.

وفي هذا السياق، شدد مكتب الادعاء على ضرورة التزام الدول الأعضاء بواجبها القانوني في تنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة، وتسليم المشتبه بهم دون تأخير، استنادًا إلى ما ينص عليه نظام روما الأساسي، ووفقًا لما أقره مجلس الأمن في قراره رقم 1970 لسنة 2011.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإنجازات لم تأتِ في بيئة مواتية، بل تحققت رغم التحديات السياسية والأمنية المستمرة في ليبيا، والتي تعرقل وصول المحكمة إلى الأدلة والشهود، فضلاً عن القيود

المؤسسية التي يواجهها مكتب المدعي العام من حيث الموارد والقدرات التشغيلية. ورغم ذلك، فإن إصرار المحكمة على الدفع بعجلة العدالة يؤكد التزامها بمبدأ عدم الإفلات من العقاب، ويعكس قدرتها على العمل في بيئات ما بعد الصراع بالرغم من التحديات المعقدة.

الجدول (2): أبرز تطورات عمل المحكمة الجنائية الدولية في الحالة الليبية (فبراير 2024- مايو 2025)

المحور الرئيسي	التفاصيل
أمر القبض على أسامة المصري انجيم	• أصدرت المحكمة أمرًا بالقبض عليه في 18 يناير 2025 لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في سجن معيتيقة. تم القبض عليه في إيطاليا ثم أُفرج عنه وأُعيد إلى ليبيا. المحكمة طالبت ليبيا بالتسليم، وقدّمت طلبًا لإحالة عدم تعاون إيطاليا إلى مجلس الأمن.
تقدم التحقيقات في المسارات الأربعة	• أجرى فريق الادعاء أكثر من 20 مهمة في 7 دول، وجمع أكثر من 700 مادة دليليه، شملت أدلة رقمية، طب شرعي، وصور أقمار صناعية، في سياق تحقيقات متعددة المسارات.
تعقب المطلوبين	• لدى المحكمة 8 أوامر قبض لم تُنفذ بعد. عزز المكتب جهوده لملاحقة الهاربين وضمان تسليمهم، في ظل التحديات المستمرة المرتبطة بالتنفيذ.
التعاون مع السلطات الوطنية	• واصل المكتب دعمه للتحقيقات في أربع دول أعضاء، خاصة حول الجرائم ضد المهاجرين، من خلال فرق عمل مشتركة، أهمها بقيادة هولندا، وتوقعات بتسليم مطلوب من الإمارات لهولندا لمحاكمته.
التفاعل مع المجتمع المدني	• عُقدت لقاءات منتظمة مع 38 منظمة مجتمع مدني، أبرزها في 5 مارس 2025، وأكدت هذه المنظمات دعمها لعمل المكتب ورفضها قرار إيطاليا الإفراج عن أسامة المصري، مطالبةً بمحاسبة مرتكبي الجرائم في ليبيا.

ثانياً: التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق للتحقيق في الحالة الليبية (نوفمبر 2024 - مايو 2025)

بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1970 (2011)، أُحيلت الحالة في ليبيا اعتبارًا من 15 فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، ليبدأ مكتب الادعاء العام منذ ذلك الحين في متابعة الانتهاكات الجسيمة المحتملة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. ويأتي هذا التقرير استمرارًا لسلسلة التقارير السابقة، ليُقدّم عرضًا محدثاً للتطورات الرئيسة التي طرأت على عمل مكتب الادعاء

خلال الفترة من نوفمبر 2024 حتى مايو 2025، مع التركيز على ما تم إحرازه ضمن خارطة الطريق المعلنة في تقرير أبريل 2022.

كما يستعرض التقرير العقبات الجوهرية التي واجهت المحكمة، ويضع خطوطًا واضحة لأولويات المرحلة المقبلة. ومن الناحية الإجرائية، ومنذ تولّيه منصبه، قام المدعي العام بالتنحي الطوعي والفوري - امتثالاً للمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي - عن النظر في أي مسارات تحقيق قد يترتب عليها تضارب محتمل في المصالح بسبب مشاركته السابقة في المحكمة كمحامٍ. وقد تولت نائبة المدعي العام، السيدة نزهة شميم خان، الإشراف المباشر على هذه المسارات، لضمان الحياد واستمرار التحقيقات وفق أعلى المعايير المهنية والقانونية.

الجدول (3): الجدول التحليلي للمبادئ الأساسية والتقدم في العمل المجدد في الحالة الليبية

البند	الشرح والتفاصيل
المبدأ الأول: أولوية الحالة الليبية	• تخصيص موارد بشرية وتقنية كافية تؤكد مركزية التحقيق في ليبيا ضمن أولويات المحكمة الجنائية الدولية، مع دعم الفرق المختصة بمتابعة الجرائم والانتهاكات.
المبدأ الثاني: تمكين الضحايا والشهود	• اعتماد نهج تشاركي وإنساني يعزز مشاركة المجني عليهم والمجتمعات المتضررة، من خلال الاستماع لهم وتقديم الدعم القانوني والنفسي لضمان الإنصاف وبناء الثقة في العدالة الدولية.
المبدأ الثالث: التعاون مع السلطات الليبية	• انتهاج حوار مباشر وشراكات مؤسسية مع الجهات الليبية الرسمية لتسهيل تنفيذ أوامر المحكمة وتبادل المعلومات الحساسة المتعلقة بالتحقيقات.
المبدأ الرابع: الشراكة الدولية والإقليمية	• تعزيز التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الإقليمية والدولية بهدف تبادل الأدلة، ودعم التحقيقات في ظل التحديات السياسية والأمنية داخل ليبيا.
تقييم الأداء	• يتم تقييم التقدم وفقًا لمؤشرات قابلة للقياس: عدد المهام المنجزة، ومستوى التعاون من السلطات، ومدى الاستجابة الدولية، مع الحفاظ على سرية التحقيقات احترامًا للأوامر القضائية.
أولويات المرحلة القادمة	• تسريع تنفيذ أوامر القبض وتسليم المطلوبين. • توسيع التعاون الإقليمي والدولي. • التركيز على الجرائم ذات الحساسية السياسية والجنائية (مثل الجرائم ضد المهاجرين). • تعزيز التواصل مع المجتمع المدني الليبي والضحايا.

الجدول (4): أبرز محاور التقدّم المحرز في تنفيذ مبادئ العمل المجدّد للمحكمة الجنائية الدولية في الحالة الليبية (نوفمبر 2024 - مايو 2025)

المحور الاستراتيجي	الأنشطة والتفاصيل
تمكين الضحايا والشهود والمجتمعات المتضررة	• مشاركة المكتب في اجتماعات مع المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان لعرض مستجدات التحقيق. • لقاء نائبة المدعي العام وفريق ليبيا بـ 38 منظمة؛ زيادة التفاعل مقارنة بعام 2024. • عقد 145 اجتماعًا مع 80 منظمة لتعزيز التحقيقات. • استمرار المطالبات بتحقيق نتائج ملموسة والترحيب بأوامر القبض مع القلق من إطلاق سراح أسامة المصري انجيم. • مخاوف بشأن قدرة السلطات الليبية على المتابعة القضائية واستمرار أسامة انجيم في منصبه رغم أمر القبض. • التركيز على حماية وسلامة وخصوصية المجني عليهم والشهود، بما يشمل الدعم الطبي والنفسي.
التعاون مع السلطات الليبية	• تواصل مشجع خلال زيارة لمكتب الجنائية الدولية نوفمبر 2024 مع مسؤولي الدولة (المنفي والدبيبة والصور). • مناقشة إنشاء آلية للتعاون وتقاسم الأعباء. • استمرار السعي للحصول على ملفات تحقيقات ترهونة؛ ضعف التعاون من مكتب النائب العام. • لقاء المدعي العام بالدبيبة في منتدى أنطاليا وتعزيز الحوار.
التعاون مع الدول الثالثة والمنظمات الدولية	• استمرار التعاون مع دول ومنظمات لدعم التحقيقات ومساراتها الأربعة. • دعم مباشر لـ 4 وكالات وطنية وإنفاذ وتبادل المعلومات. • دعم من بعثة الأمم المتحدة، اليوروبول، وسلطات إنفاذ القانون؛ تعيين هانا تيتيه مبعوثة أممية. • زيارة فريق العمل المعني بحقوق الإنسان للمحكمة، والدعوة إلى تعاون كامل مع المحكمة. • استمرار العمل مع الفريق المشترك حول الجرائم ضد المهاجرين؛ اجتماعات أسبوعية وتبادل مستجدات. • الحرص على مقابلات تراعي نفسية المجني عليهم، وتجنب تكرار الجهود.
ضمان الموارد وتنظيم الأولويات	• الحالة في ليبيا ما زالت أولوية وستظل كذلك مع قرب نهاية التحقيقات. • الحاجة للموارد ستستمر خلال المرحلتين القضائية والتكاملية.

1- التقدم المحرز في التحقيق

في إطار التزام مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتحقيق العدالة في ليبيا، يواصل المكتب العمل بتركيز مكثف على أربعة محاور تحقيق رئيسية، تشمل:

- **أعمال العنف التي وقعت عام 2011.**

- **والانتهاكات المرتكبة داخل مراكز الاحتجاز.**
- **والجرائم المرتبطة بالعمليات العسكرية والسياسية بين عامي 2014 و2020.**
- **إلى جانب الجرائم الجسيمة التي تستهدف المهاجرين.**

خلال الفترة المشمولة بالتقرير (نوفمبر 2024 - مايو 2025)، شهدت وتيرة العمل الميداني تصاعدًا ملحوظًا، حيث نفذ المكتب أكثر من عشرين مهمة تحقيق على المستوى الدولي. وقد أسفرت هذه المهام عن جمع ما يزيد عن 700 عنصر من الأدلة، تنوعت بين مواد مرئية ومسموعة، وتقارير طبية وطب شرعي، بالإضافة إلى صور أقمار صناعية، ما يعكس اتساع نطاق التوثيق وشموليته. كما أُجريت أكثر من 21 مقابلة مباشرة مع مصادر رئيسية، وفُرز أكثر من 23 شاهدًا في إطار دعم الملفات الجنائية.

وهذا الزخم في الأداء لم يكن ممكنًا لولا الانفتاح المتواصل على المجتمع المدني وأطراف ثالثة، الذين واصلوا تقديم إفاداتهم ومعلوماتهم من خلال قنوات التواصل المختلفة. وقد لعبت " بوابة المكتب " - المنصة الإلكترونية العامة - دورًا محوريًا في هذا الصدد، إذ مكّنت المجني عليهم والشهود والمنظمات المعنية من التفاعل مع الفريق القانوني بشكل مباشر وآمن، ما أضاف بعدًا تفاعليًا جديدًا إلى مسار التحقيق.

وفي ضوء ذلك، يُظهر هذا التقدم عمق التزام المكتب ليس فقط بالتوثيق المهني للأدلة، بل أيضًا بالعمل التشاركي القائم على بناء الثقة مع الفاعلين المحليين والدوليين. ومع استمرار التحديات الأمنية والسياسية في ليبيا، فإن هذا النهج الشامل يعد خطوة أساسية نحو تعزيز مسار العدالة الدولية، ويدفع بملف المساءلة قدمًا على المستوى الإقليمي والدولي.

الجدول (5): يستعرض أبرز محاور التقدم المحرز في التحقيقات التي يُجريها مكتب المدعي العام بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا خلال الفترة نوفمبر 2024 - مايو 2025

المحور	الأحداث والتطورات الرئيسية
أعمال العنف في عام 2011	- جمع معلومات حول الجرائم ضد المتظاهرين ومعارضي النظام، بما يشمل جرائم أثناء الاحتجاز.

المحور	الأحداث والتطورات الرئيسية
	- إصدار 4 أوامر قبض، بقي منها واحد غير منفذ (سيف الإسلام القذافي). - استكمال التحقيق الأساسي واستمرار جهود الاعتقال والمحاكمة. - دعوة ليبيا للتعاون وفق نظام روما وقرار مجلس الأمن 1970. - دعم 3 جهات ليبية أمنية وقضائية في مسار هذه التحقيق.
الجرائم في مرافق الاحتجاز	- تسريع التحقيق في الجرائم المرتكبة في سجن معيتيقة ضد ليبيين وغيرهم. - طلب أمر قبض على مدير السجن، أسامة المصري، بتهم تشمل القتل والتعذيب والاغتصاب والاضطهاد. - المحكمة وجدت أسبابًا معقولة لتحميله المسؤولية الجنائية. - أول أمر قبض علني يصدر بشأن جرائم في معيتيقة. - إيطاليا اعتقلته ثم أفرجت عنه وأعادته إلى ليبيا والمحكمة طالبت إيطاليا بتوضيحات، ورفضت تأجيل الرد لأجل غير مسمى. - جمع أكثر من 40 إفادة، وأدلة طبية وبصرية. - تقييم إصدار أوامر قبض إضافية خلال العام المقبل.
جرائم بين 2014 – 2020	- التحقيق في الجرائم المرتكبة من ميليشيا الكانيات في ترهونة. - احتجاز اثنين من المشتبه بهم بسجن معيتيقة. - الجرائم تشمل: القتل، الاختفاء، التهجير، الاحتجاز التعسفي، الألغام، الغارات، العنف الجنسي، وتدمير الممتلكات. - جمع إفادات إضافية، وتقييم إصدار أوامر قبض جديدة ودعم التحقيقات الليبية الرسمية.
الجرائم ضد المهاجرين	- أكثر من 800,000 مهاجر في ليبيا رغم التدابير، واستمرار الإفلات من العقاب. - التأكيد على التعاون الدولي بموجب قرار مجلس الأمن 1970 من خلال تعزيز التعاون ضمن فريق مشترك (هولندا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا، يوروبول). - تنسيق التحقيقات لتفادي تكرار استجواب الضحايا. - مناقشة ملفات التحقيق المالي، وتتبع المشتبه بهم، والتقدم القضائي. - متابعة قضية رجل إريتري متهم في هولندا بجرائم تهريب وعنف وإرسال 25 طلب مساعدة إلى 14 دولة. - استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز التحليل وجمع الأدلة. - جمع إفادات من شهود ومنظمات أوروبية وأفريقية بدعم نفسي. - وصف الضحايا لانتهاكات ممنهجة: اغتصاب، تجنيد، سوء تغذية، وفيات. - ضم خبير قانوني لتعزيز التحقيقات.

ثالثاً: أداء مكتب المدعي العام في سياق التحديات الهيكلية والميدانية

أحرز مكتب المدعي العام تقدمًا لافتًا على امتداد المسارات الرئيسية لولايته في الحالة الليبية، ما يعكس التزامًا مؤسسيًا راسخًا نحو تحقيق العدالة ومساءلة مرتكبي الجرائم الدولية. ويُعد هذا التقدم جزءًا من تنفيذ متكامل لاستراتيجية متطورة تقوم على عدد من المعايير المرجعية التي تشكّل الإطار الموجّه لأنشطة المكتب. وهذه المعايير لا تؤدي فقط دور أدوات للقياس، بل تُمثل أيضًا آليات استراتيجية تُسهم في تسريع إتمام المرحلة التحقيقية، رغم التحديات الهيكلية المستمرة التي تواجه تنفيذ التفويض الصادر عن مجلس الأمن بموجب القرار 1970 (2011). وتشمل هذه التحديات عراقيل سياسية مزمنة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الوطنية، إضافة إلى هشاشة البيئة الأمنية، ما يعرقل أحيانًا الوصول إلى الأدلة أو تنفيذ أوامر القبض.

وفي هذا السياق، **تم إعداد خارطة طريق مفصلة تغطي الفترة 2022-2025، وُضعت بهدف استكمال المسارات التحقيقية الأربعة ذات الأولوية. وتعكس هذه الخارطة رؤية مرحلية منهجية تتضمن أهدافًا محددة مثل إصدار أوامر قبض إضافية، دعم المحاكمات الوطنية، وتعزيز التعاون مع السلطات الليبية.** وعقب اكتمال المرحلة التحقيقية، يتجه المكتب إلى مرحلة جديدة ترتكز على المساءلة القضائية والتكامل المؤسسي مع الجهات الوطنية، لضمان استمرارية الجهود ومتابعة المحاكمات. وتشمل هذه المرحلة أنشطة تتعلق بتعقب الهاربين، حفظ الأدلة، وبناء شراكات تنفيذية تتيح تقاسم الأعباء مع الأجهزة الوطنية، في سبيل تحقيق العدالة الجنائية الدولية بشكل فعّال وواقعي. وإن هذا التوجه المرحلي يُظهر إدراك المكتب للطبيعة المعقدة والمتغيرة للوضع الليبي، ويعكس تطورًا في أدوات التعامل مع العدالة الانتقالية في بيئات النزاع، إذ يجمع بين الحسم القانوني والمرونة التشغيلية، بما يخدم الهدف الأسمى للمحكمة: وضع حد للإفلات من العقاب في الجرائم الأشد خطورة.

الجدول (6): تقييم مدى تحقيق مكتب المدعي العام لأهدافه المرجعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (فبراير 2024- مايو 2025)

الهدف المرجعي	مدى الاستيفاء	التفاصيل والتحليل
تسريع أنشطة التحقيق في المسارات ذات الأولوية	✅ استُوفي	• أُحرز تقدم واضح وسيُستكمل في الفترات القادمة
تعزيز التعاون مع الدول (ليبيا والدول المجاورة)	⚠️ استُوفي جزئياً	• تعاون جزئي مع بعض الدول، وصعوبات بعد اعتقال ثم الإفراج عن أسامة المصري، واستمرار ضعف تنفيذ أوامر القبض في ليبيا.
تعزيز التعاون مع المجتمع المدني	✅ استُوفي	• ازداد التعاون منذ نوفمبر 2024. كما أعربت منظمات المجتمع المدني عن دعمها القوي، مع انتقادات لإطلاق سراح أسامة المصري من إيطاليا.
دعم الطب الشرعي داخل ليبيا وخارجها	❌ لم يُستوفَ	• لم تُرسل ليبيا وثائق خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تُنفذ زيارة فنية للداخل.
إصدار أوامر قبض جديدة	✅ استُوفي	• صدر أمر قبض في يناير 2025 بعد طلب في أكتوبر 2024. وهناك نية لإصدار أوامر إضافية.
تطوير الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي	⚠️ استُوفي جزئياً	• تقدُّم تقني محدود. ويجري تحسين الترجمة الآلية وتحليل الصور والوسائط. والدمج الكامل ما زال جارياً.
تعزيز الموارد القانونية والتحليلية للفريق	❌ لم يُستوفَ بالكامل	• استفاد الفريق من موارد محدودة فقط. ومن المتوقع دعم إضافي في المرحلة المقبلة.

الجدول (7): التحديات الرئيسية التي تواجه مكتب المدعي العام في تنفيذ ولايته في ليبيا (فبراير 2024- مايو 2025)

المحور	التحديات	التفاصيل
التعاون مع السلطات الليبية	• تفاوت مستوى التعاون • الالتزام بموجب قرار مجلس الأمن 1970	• زيارة رفيعة المستوى في نوفمبر 2024 لتحفيز التعاون، لكن لا تزال المعلومات المطلوبة من مكتب النائب العام بخصوص تحقيق ترهونة غير متاحة. • اعتقال بعض المشتبه بهم في ترهونة يُعد تطورًا إيجابيًا، لكن لم يُسلّموا للمحكمة. • ردود متباينة من السلطات بعد اعتقال أسامة المصري. بعض الجهات ساعدت على إعادته، بينما دعمت أخرى عمل المحكمة. • ليبيا ملزمة بالتعاون الكامل مع المحكمة وفقًا لقرار مجلس الأمن، ويستمر المكتب في السعي لتحقيق المساءلة عبر مبدأ التكامل.
الوضع الأمني في ليبيا	• بيئة ميدانية معقدة • ضعف التعاون القضائي	• استمرار الاشتباكات المحلية، وخطف القضاة، وهروب المعتقلين. • تهديدات دفعت منظمات إنسانية إلى تعليق أنشطتها.

المحور	التحديات	التفاصيل
		• صعوبة تنفيذ التحقيقات الميدانية في ظل الاضطرابات الأمنية. • النائب العام لم يقدّم مساعدة كافية في تنفيذ أوامر القبض وطلبات التسليم. • تأخير في الرد على طلبات المكتب، ما يعيق تحقيق التقدم المطلوب.
محدودية الموارد	• نقص في التمويل والكوادر	• الموارد الحالية غير كافية لتغطية متطلبات العمل في ليبيا. • الجمعية العامة للدول الأطراف أقرت بالحاجة إلى تعزيز القدرات، لكنها لم تخصص تمويلًا إضافيًا في موازنة 2025. • قدرة المكتب على معالجة القضايا بما في ذلك ليبيا ستبقى محدودة إذا لم تُسد فجوات الموارد.

الجدول (8): الإجراءات المتخذة بموجب خارطة الطريق لاستكمال مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا (فبراير 2024- مايو 2025)

الإجراء	التحليل
الإطار العام لخارطة الطريق	• تستند الخارطة إلى تحقيق كامل في أربع مسارات رئيسية، باعتبارها الاستجابة النهائية للولاية القضائية المستمرة للمكتب بموجب قرار مجلس الأمن 1970 (2011).
تسريع الإجراءات عبر نهج ثنائي	• يتبنى المكتب نهج "التكامل والتعاون" لتسريع التحقيقات، من خلال دعم إصدار أوامر قبض إضافية وتنفيذها عبر الأنظمة القضائية الوطنية.
أوامر قبض إضافية ومقاضاة محلية	• من المتوقع تقديم طلبات إضافية لأوامر قبض جديدة، خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم في مرافق الاحتجاز، وجرائم الفترة 2014–2020، والانتهاكات ضد المهاجرين.
أوامر القبض كمؤشر للنجاح	• يعتبر المكتب إصدار أوامر قبض إضافية معياراً أساسياً لاستكمال مرحلة التحقيق، ما يعكس تقدماً حقيقياً في مساءلة المسؤولين عن الجرائم الدولية.
إعادة تكثيف الجهود التحقيقية	• خارطة الطريق لا تمثل إنهاءً تدريجياً للأنشطة، بل زيادة في وتيرتها، مع اعتمادها الكبير على تعاون السلطات الليبية لتحقيق أهدافها بحلول نهاية 2025.
إغلاق مسارات تحقيق 2011	• لا يتم فتح أي مسارات جديدة مرتبطة بأحداث 2011، ويجري التركيز على تنفيذ الأوامر القضائية الصادرة سابقاً وتتبع المتهمين بناءً على الأدلة المتاحة.
تعقب الهاربين والتحقيقات المالية	• يتم إعطاء أولوية متزايدة لتعقب الفارين من العدالة، وإجراء تحقيقات مالية، وتطوير استراتيجيات للاعتقال لضمان مقاضاة فعالة.
الإجراءات القضائية كمقياس نهائي	• يعتبر المكتب أن التقييم الحقيقي لنتائج تحقيقاته يرتبط بالإجراءات القضائية سواء في المحكمة الجنائية الدولية أو في المحاكم المحلية.
التزام المكتب بالتنفيذ الكامل لخارطة الطريق	• المكتب يرى أنه يسير بشكل صحيح نحو إنجاز كافة التحقيقات الرئيسية بحلول نهاية 2025، مع احتمالية تمديد محدود لبعض التحقيقات حتى تقرير 2026 إذا اقتضى الأمر.

الجدول (9): الإجراءات اللاحقة لاستكمال مرحلة التحقيق في الحالة في ليبيا - المرحلة القضائية والتكاملية

الإجراء	التحليل
الاستعداد للمحاكمات بعد التحقيق	• بعد نهاية مرحلة التحقيق، سيواصل المكتب جهوده لضمان الجاهزية للمحاكمة عبر الحفاظ على الأدلة وتجهيز الملفات القضائية لكل مسارات التحقيق الأربعة ذات الأولوية.
ضمان محاكمة الأفراد المتهمين	• يهدف المكتب إلى ضمان محاكمة عدد من الأفراد في كل مسارات التحقيق، وفقاً للاستراتيجية المجددة وخارطة الطريق، كمؤشر لاستكمال الإجراءات القضائية بفعالية.
تطوير وتفعيل أنشطة التكامل	• سيستمر المكتب في تطوير وتنفيذ أنشطة تكاملية مع السلطات الوطنية الليبية، مع الحفاظ على الاستعداد التام للتعاون المشترك، استنادًا إلى المشاورات مع الجهات المعنية.
تقاسم الأعباء وفق سياسة التعاون الجديدة	• أنشطة التكامل ستُنفذ متى أمكن من خلال آلية تقاسم الأعباء، بما يتماشى مع السياسة الجديدة للمكتب، كما هو معمول به في حالات مماثلة (مثل جمهورية إفريقيا الوسطى).
استمرار الشراكة بشأن الجرائم ضد المهاجرين	• سيواصل المكتب تعاونه مع الفريق المشترك المعني بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، تأكيدًا على التزامه بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في هذا السياق.
التزام ليبيا بالتعاون بعد نهاية التحقيق	• يؤكد المكتب أن التزامات ليبيا تجاه المحكمة، بموجب القرار 1970 (2011)، ستظل قائمة بعد انتهاء التحقيق، بما يشمل دعم الاستراتيجية القضائية وملاحقة الهاربين.
استمرار العمل في الاعتقال وتعقب الهاربين والمحاكمات	• ستتواصل أنشطة المكتب المتعلقة بتعقب الهاربين وتنفيذ استراتيجيات الاعتقال، بالإضافة إلى دعم المحاكمات وحفظ الأدلة، كجزء من استكمال المهام القضائية طويلة الأجل.

الخاتمة

في الختام، يتضح أن مكتب المدعي العام قد أحرز تقدمًا ملموسًا في تحقيقاته بشأن الحالة في ليبيا، مستندًا إلى الاستراتيجية المحدّثة التي أُطلقت في أبريل 2022. ولقد شكّل هذا التقدم ثمرة لنهج مدروس، يقوم على التركيز المرحلي والالتزام بمسار واضح نحو إنهاء مرحلة التحقيقات والانتقال إلى تنفيذ أوامر القبض والملاحقات القضائية.

وبينما بلغت بعض مسارات التحقيق مرحلة متقدمة، بات من الواضح أن المكتب يعيد توجيه موارده نحو تعزيز آليات المساءلة، مع تركيز خاص على إجراءات التوقيف والمقاضاة، في خطوة تعكس انتقالاً عمليًا من جمع الأدلة إلى تفعيل العدالة الجنائية. ومع توقع استمرار التحديات، خصوصًا في مجالي التعاون مع السلطات الليبية والقيود الأمنية، يظل تسريع التقدم مرهونًا بمدى استعداد الفاعلين المحليين والدوليين للمضي قدمًا في شراكة حقيقية مع المكتب. وسيكون الابتكار في استخدام التكنولوجيا التحليلية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، رافعة أساسية لدعم جهود التحقيق وضمان السرعة والدقة في تقييم الأدلة.

وإن تحقيق الأهداف المنشودة في المرحلة المقبلة سيتطلب أيضًا تعميق التعاون مع الضحايا والمجتمع المدني والشركاء الدوليين، والعمل على تفعيل مبادئ التكامل والمساءلة المشتركة. ومن هنا، يدعو المكتب جميع الأطراف الليبية المعنية إلى الالتزام بمسؤولياتها القانونية والأخلاقية، بما يتيح إرساء أسس قوية للعدالة، وبناء مسار مستدام لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا.

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info